

Distr.: General  
20 January 2009  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والأربعون

٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من منظمة التفاعل على النطاق العالمي، وهي منظمة غير حكومية  
ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



## البيان\*

ترحب المنظمة بفرصة المساهمة في الدورة الثانية والأربعين للجنة السكان والتنمية. والمنظمة هي منظمة دولية غير حكومية تعنى بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتمتع بخبرة اكتسبتها على مر ٣٠ عاما في ميدان دعم المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في بعض من أشد المجتمعات المحلية فقرا في العالم.

وقد تشاورنا في إعداد هذا البيان مع شركاء منفيذين يبذلون جهودا لتعزيز الاستجابات الشاملة والمتكاملة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم، والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وبالاستفادة من خبرات الشركاء في الهند<sup>(١)</sup> وباكستان<sup>(٢)</sup> وإثيوبيا، ركزنا الوثيقة المقدمة على ما يلي: "هل تسمح الأهداف الإنمائية للألفية بتنفيذ أنشطة شاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؟"

وفي حين أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أسهم إسهاما كبيرا في توسيع نطاق جدول الأعمال الدولي للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عن طريق تحديد جدول أعمال شامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فقد شابته أوجه عدم اتساق في التنفيذ.

وفي السنوات الخمس عشرة التي مضت على انعقاد هذا المؤتمر الهام، جرت الموافقة على أطر إنمائية دولية أخرى تمثلت أهمها في الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية هي الإطار الشامل لتنفيذ الأنشطة الإنمائية التي تدعمها الوكالات التقنية والجهات المانحة في مجال التنمية والمجتمع المدني. ولذلك فإن من المناسب أن نسأل عن مدى سماح الأهداف الإنمائية للألفية بتنفيذ أنشطة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة على النحو المتوخى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقد ساهمت الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق رؤية مشتركة بين الشركاء في مجال التنمية بشأن العوامل التي تكمن وراء الفقر والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الفقر. وهذا

\* صادر بدون تحرير رسمي.

(١) منظمة التضامن والعمل لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الهند ومعهد الطفل المحتاج.

(٢) منظمة النهوض بالمجتمعات المحلية وجمعية باك بلاس والرابطة التطوعية للصحة والتغذية في باكستان.

مفهوم على جميع مستويات الحكومة، التي يسرت استراتيجيات تقديم الخدمات على مستوى المجتمعات المحلية.

وللأسف، فإن إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ لم يتطرق بشكل مباشر إلى مسألة توفير فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها، حسب ما أُنقِص عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع ذلك، فإن مواضيع برنامج العمل، مثل خفض وفيات الأمهات والأطفال، وخفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وضرورة إقامة شراكة عالمية، تم دمجها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

ومثلت محدودية الاعتراف ببرنامج العمل الشامل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالنسبة إلى الكثيرين فرصة ضائعة لتمويل وتنفيذ عمليات تنظيم الأسرة، وحلول المراهقين على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المرتبطة بها، والخدمات المتصلة بالحياة الجنسية وغير ذلك من المؤشرات التي تتضمن نهجا شاملا للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتمت معالجة هذه الإغفالات جزئيا في عام ٢٠٠٥ بإضافة هدف جديد في إطار الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية لتوفير فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، فهناك ثغرات كبيرة في الاعتراف بالأهمية المحورية للشؤون الجنسية ولمسألة الاختيار فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية، مما لا يزال غائبا عن الأطر الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهكذا، يواجه شركاؤنا سوء فهم لأهمية قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف مستويات الحكومة، مما يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات على نحو موحد<sup>(٣)</sup>.

وإضافة إلى ذلك، فإن التركيز الضيق النطاق لمؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يؤدي إلى تقييد الأنشطة التي تجري خارجها. وتميل مؤشرات الهدف ٥ (ب) - معدل انتشار وسائل منع الحمل؛ ومعدل الولادات لدى المراهقات؛ وتوفير الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)؛ والاحتياجات غير الملباة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة - إلى التركيز على نهج ضيق يمكن أن تكون نوعيته سيئة<sup>(٤)</sup>. وكذلك، بسبب الحاجة إلى إثبات تحقيق إنجازات، يعتبر بعض

(٣) معهد الطفل المحتاج.

(٤) منظمة التضامن والعمل لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الهند.

الشركاء أن هذا النهج غير أخلاقي حيث أنه يتجاهل الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة.

وأفاد بعض الشركاء بأن أهمية الأهداف الإنمائية للألفية قد مكنت المنظمات الأهلية من الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي باكستان، ساهم التركيز على تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في تهيئة بيئة مؤاتية لتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمجتمعات المحلية التي يكثر فيها التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مثل المشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. ومع ذلك، فإن عدم الاعتراف باحتياجات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفئات المهمشة في إطار مؤشرات الصحة الإنجابية المتعلقة بالهدف ٥ (ب) يعني أن الجهود المبذولة حاليا غير كافية لتلبية احتياجات المشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. وهذا يجد أيضا من الجهود المبذولة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة في المجتمعات المحلية الضعيفة في الهند ونيكاراغوا وباكستان، على سبيل المثال.

وكما أعرب أحد الشركاء في الهند، إن التركيز المحدود على الشؤون الجنسية والهوية الجنسانية يحد من القدرة على تقديم خدمات شاملة وفعالة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ووجد شركاء آخرون أن عدم وجود أهداف صريحة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يجعلهم عاجزين عن التركيز بالقدر الكافي على التصدي للتمييز على أساس التوجه الجنسي أو مكافحة العنف الجنساني، علما بأنه قد سلط الضوء على ذلك في إطار جدول أعمال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ويواصل الشركاء مواجهة عقبات كبيرة تعترض فهم خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على أنها تشمل وصمة العار والتمييز، والموانع الاجتماعية في مناقشة الشؤون الجنسية والسلوك الجنسي، والتحيز الجنساني، ووجهات النظر الأصولية في المجتمعات المتدينة. وتؤدي هذه العوامل الاجتماعية والثقافية إلى انخفاض مستويات الطلب على فحص وعلاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانخفاض معدل انتشار وسائل منع الحمل وما ينجم عنه من ارتفاع معدلات الحمل غير المرغوب فيه، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف الجنسي، فضلا عن التحديات العامة في مجال تعزيز السلوكيات الرامية إلى تحسين الصحة.

ويحتاج تضمين جدول أعمال أوسع نطاقا للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار الجهود المبذولة لتوفير فرص حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية أن تتوصل

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن قضايا حساسة من الناحية السياسية، من بينها الهوية الجنسية والتنوع الجنسي، من أجل ضمان حماية حقوق الفئات الأكثر تأثراً من وصمة العار مثل الأقليات الجنسية، والمشتغلين بالجنس والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد أظهرت مناقشة أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة حول إعلان يدعو إلى إنهاء "عمليات القتل المرتكبة لأي سبب من أسباب التمييز، بما في ذلك الميول الجنسية"، وبيان مشترك صادر باسم ٦٦ دولة بشأن حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسية، أنه لا توجد دولة تعترض على مبدأ وجوب حماية جميع الأشخاص من العنف والتحرش والاعتداء، على أي أساس كان، ويؤيد معظمها إلغاء القوانين التي تجرم المثلية الجنسية.

ونظراً لأن للدول الأعضاء بالأمم المتحدة التزامات قانونية بتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن معاهدات الحقوق الدولية التي صدقت عليها، فإن من المهم تدعيم وتكتملة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز القدرة على تحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الفئات.

ولم يكن هناك حتى الآن سوى قدر محدود من التمويل من الحكومات لتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ولوازم الصحة الإنجابية على نحو منظم<sup>(٥)</sup>. ويجب أن تعمل الجهات المانحة والوكالات التقنية مع الحكومات الوطنية لهيئة بيئة مواتية لكفالة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وهناك حاجة إلى إجراء زيادة عامة في مخصصات خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ولوازم الصحة الإنجابية، بما يتماشى مع الطلب.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن الجهود الوطنية لمكافحة اعتلال ووفيات الأمهات هي من أضعف المجالات في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولعل هذا يرجع إلى محدودية النظر في عناصر نهج شامل لتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفي حين أن الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية قد حققت زيادة كبيرة في الموارد الدولية المتاحة للصحة، لم يكن لذلك سوى نجاح محدود في الحصول على الأموال اللازمة لكفالة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على نحو شامل. وقد أدى الفصل بين الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية في الأهداف الإنمائية للألفية إلى فصل مصطنع في التمويل والخدمات وعرقلة تحقيق نتائج في مجال تحسين الصحة الجنسية والإنجابية على النحو المتوخى في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(٥) الرابطة التطوعية للصحة والتغذية في باكستان.

وقد ركزت منظمة التفاعل على النطاق العالمي على تحقيق المزيد من التكامل والربط بين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في السياسات والتمويل وتطوير قطاع الصحة وتقديم الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية. وقد عملنا على تعبئة الموارد لكي يضمن الشركاء أن تكون الاستجابات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) متكاملة ومرتبطة لتلبي على نحو أفضل احتياجات الفقراء والضعفاء والمهمشين، وتزيد فعالية المعونة.

وقد ناصرنا أيضا دور الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو آلية للتمويل مكلفة بتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، لتوسيع نطاق قدرته على تمويل خدمات الصحة الإنجابية المدرجة في إطار الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والمرتبطة بها. وينبغي للصندوق العالمي مواصلة وتعزيز الجهود التي يبذلها لكي يوضح في مبادئه التوجيهية أنه يدعم خدمات الصحة الإنجابية وشراء لوازم الصحة الإنجابية. ويمكن للحكومات الوطنية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بل ويتعين عليها، أن تقدم مقترحات إلى الصندوق العالمي، تشمل شراء الواقيات الذكرية والأنتوية، وكذلك وسائل منع الحمل وغيرها من لوازم الصحة الإنجابية. وما لم يتح للرجال والنساء فرص الحصول على لوازم الصحة الإنجابية اللازمة لضمان الصحة الجنسية والإنجابية الجيدة، فإن ذلك سيظل يعوق إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي أن تكون معالجة مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على نحو شامل مبنية بشكل أكثر صراحة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر التحديات التي حددها شركاؤنا أن الإغفالات في الأهداف الإنمائية للألفية قد أدت إلى الحد من القدرة على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وينبغي أن تؤكد استنتاجات اللجنة أنه ينبغي تعزيز اتباع نهج شامل للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا أمر بالغ الأهمية في هذا الوقت وتحديدا حيث أنه يتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأعمال التحضيرية للاستعراض العشري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في عام ٢٠١٠. ويجب تعزيز التدخلات التي تقوم بها الوكالات التقنية والجهات المانحة والحكومات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كما يجب تنشيط عمليات التمويل المتصلة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لتكملة تحقيق الأهداف الصحية والإنمائية الأخرى.